



الجمهورية التونسية

الحمد لله،

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد: 417368

تاريخ القرار: 20 أوت 2014

قرار في مادة توقيف التنفيذ

باسم الشعب التونسي

إن الرئيس الأول للمحكمة الإدارية،

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من العارض و اله بتاريخ 14 جويلية 2014 والمرسّم بكتابة المحكمة تحت عدد 417368 والرّامي إلى توقيف تنفيذ نتائج المناظرة الخارجية بالإختبارات للدخول إلى مرحلة التكوين لانتداب متفقدين للتربية البدنية والرياضة بعنوان سنة 2013 بالإستناد إلى الإخلالات التي طرأت خلال مراحل إنجازها .

وبعد الإطلاع على التقرير الذي تقدّم به وزير الشباب والرياضة والمرأة والأسرة بتاريخ 14 أوت 2014 والذي دفع من خلاله من جهة الشكل بأن مظاهرات الملف لا تتضمن ما يفيد توجيه مطلب مسبق للإدارة . وبصفة احتياطية لاحظ من جهة الأصل أنّ طلب المدعي يقوم على المساس بأصل النزاع وعلى الخوض في المآخذ التي ينسبها إلى سير الإختبارات بما يتعارض مع إطار توقيف التنفيذ الذي يشكل إجراء احتياطيا واستثنائيا وأن أركان الفصل 39 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية منتفية من خلاله في ظل عدم تفصيل المدعي للإخلالات التي أشار إليها في نطاقه فضلا عن عدم مساس القرار المطعون فيه بحقوقه المكتسبة حاليا ناهيك وأن المشاركة في المناظرة لا يعني النجاح فيها آليا .

وبعد الإطلاع على جميع الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالحكمة الإدارية مثلما تمّ تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 .

وبعد التأمل صرّح بما يلي:

من جهة الشكل :

حيث دفعت الجهة المدّعي عليها بأنّ مظروفات الملف لا تتضمن ما يفيد توجيه مطلب مسبق للإدارة .

وحيث اقتضاء بالفصل 37 من قانون المحكمة الإداريّة فإنّ المطلب المسبّق لا يعدو أن يكون إجراء اختياريًا بالنسبة للقضايا المرفوعة بعد دخول القانون عدد 39 لسنة 1996 ومن ثمة فإنّ عدم توجيهه لا يكون مؤثّرًا ، في حدّ ذاته ، على سلامة إجراءات القيام ، الأمر الذي يتجه معه الإعراض عن الدّفع المائل .

وحيث قدّم المطلب المائل فيما عدا ذلك في ميعاده القانوني ممّن له الصفة والمصلحة واستوفى شروطه الشكلية الأساسية ، لذا فقد تعيّن قبوله من هذه الناحية .

من جهة الأصل :

حيث يروم المدّعي توقيف تنفيذ توقيف نتائج المناظرة الخارجية بالإختبارات للدخول إلى مرحلة التكوين لانتداب متفقدين للتربية البدنية والرياضة بعنوان سنة 2013 .

وحيث يقتضي الفصل 39 من قانون المحكمة الإداريّة أنّه يمكن للرئيس الأول لهذه المحكمة أن يأذن بتوقيف تنفيذ المقرّرات الإدارية المطعون فيها بتجاوز السلطة إذا كان طلب ذلك قائمًا على أسباب جدية في ظاهرها وكان من شأن تنفيذ المقرّر أن يتسبّب للمدعي في نتائج يصعب تداركها .

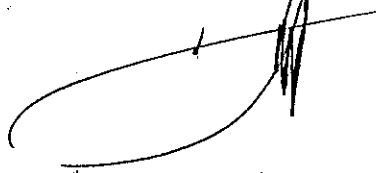
وحيث اقتصر المدعي على الإشارة إلى أن القرار المطلوب توقيف تنفيذه طالته جملة من الإخلالات بصورة مجملة دون بيان طبيعتها و موطنها ودون تقديم المؤيدات الضرورية في شأنها حتى يتسنى لقاضي توقيف التنفيذ التثبت من الجدوية الظاهرة للأسانيد التي تقوم عليها طبقا لمقتضيات الفصل 39 سالف الذكر، الأمر الذي يتجه معه التصريح برفض المطلب .

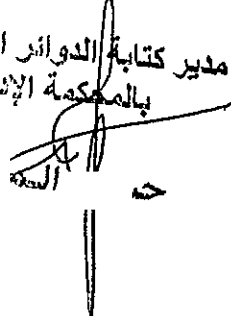
ولهذه الأسباب

قرر: رفض المطلب .

وصدر بمكتبه في 20 أوت 2014 .

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية


ع ف بن

مدير كتابة الدوائر الإستشارية
بالمحكمة الإدارية

ح